

"الدور التكاملی للعوامل المؤسسية والعوامل الشرطية التنظيمية الداخلية في استخدام وتصميم نظم التکالیف- دراسة حالة مطولة على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس "

* الدكتور علي كامل إبراهيم

(تاریخ الإیداع 29 / 8 / 2013. قُبِل للنشر في 12 / 1 / 2014)

□ ملخص □

لقد حظيت النظرية المؤسسية باهتمام خاص في أبحاث المحاسبة الإدارية. ولكن بالرغم من أن أدبيات المحاسبة الإدارية قد شهدت بعض الأبحاث التي حاولت وصف التغير في نظم المحاسبة الإدارية من خلال دمج العوامل المؤسسية مع العوامل الشرطية التنظيمية الداخلية، إلا أن الأبحاث التي حاولت دراسة الدور التكاملی للعوامل المؤسسية والعوامل الشرطية في استخدام أنظمة التکالیف وتصميمها، كإحدى أدوات المحاسبة الإدارية، لازالت محدودة. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الدور التكاملی لبعض العوامل المؤسسية التي تقترحها النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاجتماع وبعض العوامل الشرطية التنظيمية الداخلية في استخدام وتصميم نظام محاسبة التکالیف في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس. لقد اعتمد الباحث على طريقة دراسة الحالة المطولة، وجرى استخدام كل من أسلوب المقابلات الشخصية، والملحوظات وفحص مستندات ووثائق المؤسسة لجمع البيانات النوعية عن الحالة المدروسة.

لقد أظهرت الدراسة أن استخدام وتصميم نظام التکالیف في المؤسسة المدروسة قد تأثر بكل من الضغوط المؤسسية القسرية، وبعض العوامل الشرطية الداخلية أهمها دعم الإدارة العليا وتوفير الكادر المدرب، وعدم تعاون الأقسام الأخرى في توفير البيانات اللازمة لتطبيق النظام.

الكلمات المفتاحية: النظرية المؤسسية في علم الاجتماع، نظم التکالیف، النظرية الشرطية،

* مدرس - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد الثانية في طرطوس - جامعة تشرين - دكتوراه في محاسبة التکالیف والمحاسبة الإدارية من جامعة بريستول - بريطانيا

The Complementary Role of Institutional and Inter-Organizational Contingency Factors in Using and Designing Costing Systems; A Longitudinal Case Study of the General Establishment of Drinking Water in Tartous

Dr. Ali Kamel Ibrahim*

(Received 29 / 8 / 2013. Accepted 12 / 1 / 2014)

□ ABSTRACT □

Institutional theory has gained special interest in management accounting research. Some research in management accounting literature tries to depict the change in management accounting systems using elements both from institutional and contingency theories. However, some other research tries to examine the integral impact of institutional and contingency factors on the use and design of costing systems. This research aims at exploring the complementary impact of both institutional factors, informed by new institutional sociology, and other inter- organization contingency factors on the use and design of costing systems in the General Establishment of Drinking Water in Tartous. A longitudinal case study is used in this research, and qualitative data are collected using personal interviews, observations, and examining company documents. The results of this research show that the use and design of costing systems in the case being investigated are particularly influenced by institutional pressures and inter-organizational factors, top management support, the availability of trained staff, and the co-operation of other departments.

Keywords: new institutional theory, costing systems, contingency theory

* Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics II, Tishreen University, Tartous, Syria.

مقدمة :

شهدت أدبيات المحاسبة الإدارية الكثير من الأبحاث التي حاولت تحديد العوامل التي تؤثر على تبني نظم المحاسبة الإدارية عموماً ونظم التكاليف بشكل خاص. ولعل النظرية المؤسسية والنظرية الشرطية من أكثر النظريات التي استخدمها العديد من الباحثين لتفسير التغيير في نظم المحاسبة الإدارية. ورغم أن هاتين النظريتين تبدوان مختلفتين من حيث الأساس الفلسفى الذى تتعلق منه كل منهما فى تفسيرها للتغير فى البنى التنظيمية بشكل عام وفي نظم المحاسبة الإدارية بشكل خاص، إلا أن بعض الباحثين فى مجال المحاسبة الإدارية (Chenhall, 2003; Malmi, 1999; Major and Hooper, 2005; Mitchell and Walker, 1997: 98; Modell, 2001, Oliver 1991, 1997; Kraatz and Zajac, 1996; 2002; Tsamenyi et al, 2006) وقد فى نظرية المنظمة (Ketokivi and Schroeder, 2004) وفي مجال إدارة العمليات (Clemens and Douglas, 2005, 2006) أدركوا عجز هذين المدخلين، إذا ما نظر إليهما بشكل منعزل، عن تقديم تفسيرات كافية للكثير من أنماط السلوك التنظيمي.

يعرض هذا البحث كيفية تكامل دور كل من العوامل الشرطية التنظيمية الداخلية والعوامل المؤسسية في استخدام وتصميم نظام محاسبة تكاليف قائم على نظرية التكاليف الكلية، كجزء من أنظمة المحاسبة الإدارية، في إحدى مؤسسات القطاع العام في سوريا، وهي المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس.

مشكلة البحث:

لقد شهدت البيئة المؤسسية التي تعمل فيها شركات القطاع العام في سوريا تطوراً ملحوظاً لجهة تطوير النظم المحاسبية في هذه الشركات والذي تمثل في صدور المرسوم 490 المتضمن النظام المحاسبي الأساسي في العام 2007 . هذا النظام الذي تبنى معايير المحاسبة الدولية وألزم جميع الشركات العامة بضرورة تطبيق أحكامه اعتباراً من العام 2009. وعلى الرغم من أن النظام قد ترك موضوع تصميم أنظمة التكاليف لهذه الشركات إلا أن البيئة المؤسسية والمتمثلة بجملة القوانين والأنظمة السائدة وعلى رأسها النظام المحاسبي الموحد القديم الصادر بالمرسوم 287 لعام 1978 كانت تؤكد ضرورة تطبيق محاسبة التكاليف.

لقد حظيت النظرية المؤسسية باهتمام خاص في دراسات المحاسبة الإدارية و الذي انعكس في الكم الملحوظ من الأبحاث في أدبيات المحاسبة الإدارية التي استندت إلى النظرية المؤسسية. (Brignall and Modell,) 2000; Carruthers, 1995; Malmi, 1999; Burns, 1999; Burns and Scapens, 2000; Modell, 2001, 2002, 2003; Bennett at al, 2004; Tsamenyi et al, 2006; Al-omiri& Drury, 2012; Goretzki, Strauss & Weber, 2013).

على الرغم من أن أدبيات المحاسبة الإدارية قد شهدت بعض الأبحاث التي تتناولت دراسة العوامل المؤثرة في استخدام أنظمة التكاليف أو تصميمها (Maelhar& Ibrahim, 2007; Fei&Isa,2010; Ahmadzadeh, Etemadi, Pifeh, 2011; Stefanović&Novičević, 2012; Ismail &Mahmoud, 2012, James, 2013) أو مدى توفر مستلزمات تطبيقها (محمد والخن، 1997، درغام، 2007، شخيص، 2011)، ومحاولة بعض الباحثين وصف التغيير في نظم المحاسبة الإدارية من خلال دمج العوامل المؤسسية مع العوامل الشرطية التنظيمية الداخلية (Malmi, 1999; Modell, 2002; Major & Hopper, 2003; Tsamenyi et al, 2006). فإن

الأبحاث التي تناولت قدرة العوامل المؤسسية على دفع الشركات على استخدام وتصميم أنظمة التكاليف كإحدى أدوات المحاسبة الإدارية والعوامل التنظيمية الداخلية التي يمكن أن تعيق أو تساعد على تطبيق هذه النظم لازالت محدودة. استناداً إلى ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية:

- كيف تؤثر العوامل المؤسسية في تصميم نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس.
- كيف تؤثر العوامل المؤسسية على استخدام نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس.
- هل كانت العوامل المؤسسية كافية لاستخدام نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس، وما هي العوامل الشرطية التنظيمية الداخلية التي تتكامل مع العوامل المؤسسية في التأثير في استخدام نظام محاسبة التكاليف في المؤسسة المذكورة وتصميمها.

1- أهمية البحث وأهدافه:

على الرغم من أهمية محاسبة التكاليف ودورها في المحافظة على موارد المشروع وتحقيق الرقابة على استخدامها، ومساعدة إدارة المشروع في اتخاذ القرارات، إلا أن الأبحاث التي تناولت ممارسات محاسبة التكاليف في شركات القطاع العام في سوريا لا زالت محدودة. من هنا تتبع أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على العوامل التي قد تؤثر على تصميم و استخدام أنظمة التكاليف في مؤسسات وشركات القطاع العام في سوريا.

وعليه يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- استكشاف العوامل المؤسسية، وعلى وجه التحديد العوامل التي تقرّبها النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاجتماع (New institutional sociology)، التي تؤثر على استخدام نظام محاسبة التكاليف وتصميمه في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس.
- استكشاف العوامل الشرطية التنظيمية الداخلية التي تتكامل مع العوامل المؤسسية في التأثير على استخدام نظام محاسبة التكاليف وتصميمه في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس.
- تقديم نموذج مقترن لتكامل العوامل المؤسسية والشرطية من أجل تقديم فهم أفضل لعملية التغيير في نظم المحاسبة الإدارية.

2- منهجية البحث:

لقد اعتمد هذا البحث على طريقة دراسة الحالة المطولة (Longitudinal case study)، والتي هي إحدى طرق البحث النوعية إذ يقوم البحث النوعي (Qualitative research) على فكرة أن "الحياة الاجتماعية هي نتاج التفاعل الاجتماعي والمعتقدات العائدة للفاعلين، وأن العالم الاجتماعي غير مأهول بالأشياء بل بالعلاقات والسلوكيات".(David & Sutton, 2004: 36) كما يرى أصحاب هذا المنهج أن العالم معقد وأن الرؤى لهذا التعقيد سوف تفقد إذا ما تم "احتزالها كلياً إلى مجموعة من التعميميات الشبيهة بالقوانين".(Saunders et al, 2000: 86)، وبالتالي يركز هذا المنهج على المعاني وليس على الأرقام ويستخدم الاستقراء (induction) من أجل استكشاف والتبصر بشكل أعمق بالأشياء التي تتم دراستها. لذلك يركز الباحثون النوعيون جهودهم على الفحص العميق للظاهرة المدروسة من أجل كشف تعقيباتها (Ragin,2000).

تقوم طريقة دراسة الحالة المطولة على "دراسة العوامل المتعلقة بمشكلة معينة من خلال فحص نفس الحالة أو الأشخاص عدة مرات أو بشكل مستمر عبر فترة زمنية معينة التي تحدث فيها المشكلة" (Hussey & Hussey, 1997:63)

ويرى بعض الباحثين أنه يمكن المجادلة بأن الدراسات المطولة يمكن أن تبني على التحليل النوعي. وتمكن الباحث من تكوين معرفة وفهم عن الموضوع المدروس مع تطور عملية البحث (Hussey & Hussey, 1997:63) تعتبر طريقة دراسة الحالة المطولة ملائمة لهذا البحث نظراً للهدف من البحث الذي يركز على الغوص في عمق عملية التغيير في النظام المحاسبي للحالة المدروسة لتكوين فهم أعمق للعوامل التي ساعدت على التغيير في مجال استخدام نظام التكاليف في الشركة محل الدراسة خلال مراحله المختلفة.

لقد تم استخدام عدة أدوات لجمع البيانات من الحالة المدروسة تمثلت في المقابلات التي قام بها الباحث مع الأطراف المعنية بتطبيق النظام والإدارة العليا في المؤسسة، إلى جانب أسلوب الملاحظة وفحص وثائق وسجلات ومستندات الشركة .

شملت المقابلات كل من المدير العام السابق للمؤسسة ومدير الحسابات ورئيس دائرة التكاليف وعدد من العاملين في دائرة التكاليف. تمت المقابلات من خلال عدة زيارات إلى الحالة المدروسة خلال فترات متباينة بدأت قبل تصميم النظام في العام 2010 ثم أثناء التصميم، وقد كان الباحث ضمن فريق التصميم، ومرحلة ما بعد البدء بالتطبيق التجاري للنظام في العام 2012 ، والتي شهدت تغيير في الإدارة العامة للمؤسسة، مع كل من الأشخاص المذكورين وهدفت إلى دراسة دوافع التطبيق والصعوبات والعقبات التي تعرقل التطبيق الفعال للنظام.

وخلال المقابلات قام الباحث بتدوين الملاحظات و إجابات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول الأسئلة التي طرحتها الباحث.

إن وجود الباحث ضمن فريق تصميم النظام قد سمح له بالدخول إلى المؤسسة وسهل عملية جمع البيانات ووفر إمكانية تتبع المراحل المختلفة لتبني النظام بدءاً من التصميم وانتهاءً بتقديم الاستخدام والصعوبات والمعوقات التي واجهت التطبيق وسمح ذلك بجمع بيانات غنية جداً.

3 - النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاجتماع (New institutional sociology) والنظرية الشرطية (contingency theory) وطبيعتهما التكاملية :

لقد ركز الجيل الأول من المفكرين في مجال نظرية المنظمة أمثال وير على العقلنة (Rationalization) ونظروا إلى المنظمة على أنها نظام بيروقراطي مغلق. (Chenhall et al, 1981; DiMaggio & Powell, 1983). غير أن هذا الفهم يعزل المنظمة عن بيئتها، والذي بدوره دفع إلى إيجاد تيارات فكرية حديثة في مجال نظرية المنظمة والتي اعتبرت المنظمة على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية. (Chenhall et al, 1981). غير أن هناك عدم اتفاق ما بين المفكرين حول الكيفية التي يفهمون فيها البيئة وقد قاد ذلك بدوره إلى رؤية مختلفة حتى داخل نفس التيار الفكري. ففي النظرية المؤسسية (Institutional theory) أشار كل من بول وديماغيو (Powell & DiMaggio, 1991) إلى حقيقة أنه توجد اليوم نظريات مؤسسية جديدة كثيرة، فقد جددت كثيراً من المجالات المعرفية ، كعلم الاقتصاد، والعلوم السياسية و علم الاجتماع اهتماماً بالمؤسسات .

لقد كان هناك اهتمام متزايد في تطبيق النظرية المؤسسية في أبحاث المحاسبة الإدارية لتفسير القوى التي تسبب التغيير في أنظمة المحاسبة الإدارية (Bennett, Bouma and Ciccozzi, 2004; Burns and Scapens, 2000; Carruthers, 1995; Covaleski, Dirsmith, and Michelman, 1993; Modell, 2001, 2002; (Tsamenyi et al, 2006

و قد جرى توثيق ثلاثة اتجاهات لاستخدام النظرية المؤسسية في أدبيات المحاسبة الإدارية (Burns, 1999) هي النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاقتصاد (new institutional economics) والتي تعتمد على مفهوم العقلانية (Rationality) وتوارن المنظمة (Walker, 1998)، و النظرية المؤسسية القيمية في علم الاقتصاد (Old institutional economics) والتي تتظر إلى المحاسبة الإدارية كقواعد أو قوانين (rules) وصيغ روتينية متكررة (Routines) وتركز على مؤسسة أو قوننة (institutionalization) هذه الصيغ الروتينية داخل المنظمة.(انظر Burns, 1999; Burns, and Scapens, 2000) و أخيراً النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاجتماع (New institutional sociology) والتي تدرس التغيير في المحاسبة الإدارية من منظور يعتمد على وجهة نظر تنظيمية خارجية . (Bennett et al, 2004; Covaleski, Dirsmith and Michelman, 1993;) (Modell, 2001; 2002; Tsamenyi et al, 2006

5-1 النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاجتماع (New institutional sociology)

إن الجدلية الجوهرية في النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاجتماع تدور حول فكرة تجانساً لأنماط التنظيمية استجابةً للقوى المؤسسية، وأن الهياكل الرسمية في كثير من المنظمات تعكس قواعد البيئة المؤسسية من أجل كسب الشرعية (legitimacy) (Meyer & Rowan 1977; DiMaggio & Powell 1983; Powell & DiMaggio, 1991). لقد حدد أصحاب هذه النظرية الأولي المقصود بالقاليد المؤسسية (institutions) ورؤوها على أنها قواعد عقلانية والتي إذا ما تم تبنيها فإنها تعزز شرعية المنظمات (Meyer& Rowan, 1977: 340). وفي دراستهما التي تعود إلى عام 1983 رفض كل من (DiMaggio and Powell) النموذج العقلاني للسلوك التنظيمي والذي يعتبر عوامل السوق والمنافسة وال الحاجة إلى تحسين الأداء كمصادر رئيسية للتغير التنظيمي. وجادلاً بدلاً من ذلك أن التغيير التنظيمي يحدث "نتيجة لعمليات تجعل المنظمات أكثر تماثلاً أو تشابهاً مع بعضها بعضًا من دون أن تجعلها بالضرورة أكثر كفاءة" (Powell & DiMaggio, 1991: 64).

لقد استخدم أصحاب هذه النظرية مفهوم التماثلية (Isomorphism) للدلالة على عملية التجانس في البنية التنظيمية، والتي تحدث ليس بالضرورة بهدف تحسين الكفاءة (Caruthers, 1995: 315). فالمتبنين الأولي لابتكرارات التنظيمية يشكل عام يقادون إلى ذلك بفعل الرغبة في تحسين الأداء، ولكن عندما تصبح التقنية راسخة بشكل جيد فإن عملية السعي من أجل كسب الشرعية تصبح أكثر أهميةً من السعي من أجل تطوير الكفاءة (Meyer & Rowan 1977: 348, Powell & DiMaggio, 1983: 148).

لقد ميز كل من (Powell & DiMaggio, 1983) مابين ثلاثة مصادر للتماثل المؤسسي كل منها ناشئ عن قوة معينة داخل البيئة المؤسسية والتي تؤدي إلى التجانس التنظيمي وهذه القوى هي:

-**التماثلية القسرية (Coercive isomorphism):** يحدث هذا النوع من التغيير نتيجةً للتأثير السياسي و الضغوط الرسمية وغير الرسمية التي تمارس على المنظمات من قبل "منظمات أخرى تعتمد عليها" حيث يرى Powell & DiMaggio أن التغيير المؤسسي في بعض الحالات هو (Carruthers, 1995: 317)

استجابة مباشرة للضغط الحكومي أو لقوة القانون أو ضغوط تمارسها منظمة كبيرة مؤثرة في المنظمات الأخرى التي تعمل تحت سلطتها المباشرة. (Powell & DiMaggio, 1983)

-2 **التماثلية المعيارية :** ينشأ هذا النوع من التغيير التماثلي بشكل رئيس نتيجة تأثير الهيئات المهنية . فالقواعد المهنية والتدريب المعياري يتوقع أن تسبب تجانساً في الممارسات التنظيمية. وعليه فإن " الجامعات ومؤسسات التدريب المهني هي مراكز هامة لتطوير المعايير التنظيمية" (Powell and DiMaggio, 1991: 71) والشبكات المهنية بدورها تسهل انتشار القواعد وأنماط السلوك المعيارية و تعزز التجانس التنظيمي.

-3 **التماثلية بالمحاكاة أو التقليد (Mimetic isomorphism)**: إن حالة عدم التأكيد البيئي هي إحدى القوى المؤسسية التي تسبب التقليد أو المحاكاة وتزيد وبالتالي من التماثلية المؤسسية (DiMaggio and Powell, 1983; Kraatz&Zajac, 1996). فالغموض قد يكتف الأهداف التنظيمية، كما قد تواجه المنظمات مشكلةً ما ولكنها لا تعرف الحل لها. في مثل هذه الحالات تحاول المنظمات أن تقليد منظمات أخرى تعتبرها ناجحةً وتقلل ما تفعله هذه المنظمات في حالات كهذه. يعتقد أصحاب هذه النظرية أنه على الرغم من وجود بعض المبتكرين الذين يخلقون بشكل واعٍ ممارسات جديدة، إلا أن هناك آخرين يقلدون، وعملية التقليد هذه هي التي تزيد من التجانس في الممارسات التنظيمية . (DiMaggio and Powell, 1983)

5-النظرية الشرطية (contingency theory):

أما النظرية الأخرى والتي تبدو في ظاهرها مناقضةً للنظرية المؤسسية و والتي حظيت بكثير من الاهتمام في أبحاث المحاسبة الإدارية، هي النظرية الشرطية (Contingency theory) (Chenhall, 2003: 127; Drury, 2004).

تدور الخلفية الفكرية للنظرية الشرطية حول حجج وبراهين أساسية، والتي تقضي بأنه "لا توجد طريقة وحيدة مثلى لمباشرة عمل المنظمات، بل أن التصميم التنظيمي يجب أن يعكس البيئة التي يوجد فيها" (Berry, 1995: 22). ويرى أصحاب هذه النظرية أنه من المتوقع أن تتصرف المنظمات تصرفاً عقلانياً، وأن تسعى لتصميم أنظمة المحاسبة الإدارية والبنى التنظيمية الأخرى الخاصة بها بشكل يتلاءم مع خصائصها البيئية (Otley, 1987) وذلك بهدف تحسين مستوى أدائها وبذلك تزيد من احتمال بقائها واستمرارها. (Chenhall, 2003; Drury, 2004; Roggenkamp, White and Bazzaoli, 2005) غير أن هذه الحجج والبراهين تتناقض مع نظرة أصحاب النظرية المؤسسية الجديدة والتي تنظر إلى البنية التنظيمية على أنها تتأثر بشكل أكبر بالصيغة والأشكال المؤسسية للعقلانية (rationality) التي تدفع بها البيئة الخارجية أكثر من تأثيرها بتكنولوجيا العمل أو المهمة. (Covaleski and Dirsmith, 1983: 325) إن السعي من أجل المظهر الاجتماعي وإدخال قواعد السلوك المقبولة اجتماعياً، وليس المحافظة على الكفاءة وتحسين الأداء، هي التي ينظر إليها على أنها تساهم بشكل أكبر في بقاء المنظمة واستمرارها. (DiMaggio and Powell, 1983; Meyer and Rowan, 1991: 146; Oliver, 1991: 146).

لقد شكلت البيئة الخارجية أحد أهم المتغيرات البيئية في الأبحاث المعتمدة على النظرية الشرطية. ويشكل كل من عدم التأكيد البيئي (competition) والمنافسة (uncertainty) أهم جوانب البيئة الخارجية الأكثر دراسة في

أبحاث المحاسبة الإدارية، إلى جانب عدد آخر من المتغيرات التنظيمية الداخلية (مثل التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي، حجم المشروع، الإستراتيجية، والثقافة) (Chenhall, 2003)

5-3 تکامل كل من النظرية الشرطية والنظرية المؤسسية:

على الرغم من أهمية كل من هاتين النظريتين في أبحاث المحاسبة الإدارية وجود أنصار لكلٍ منها في أدبيات المحاسبة الإدارية ، إلا أن هناك وعيًا متزايداً ما بين الكثير من الباحثين في مجال أبحاث المحاسبة الإدارية Chenhall, 2003; Malmi, 1999; Major and Hooper, 2005; Mitchell and Walker, 1997:) (Oliver 98;Modell, 2001, 2002; Tsamenyi et al, 2006) (Kraatz and Zajac 1996; Clemens and Douglas, 2005, 2006 1991, 1997; Ketokivi and Schroeder, 2004) لعدم كفاية هاتين النظريتين(إذا ما تم النظر إلى كل منها بمفرده عن الأخرى) لتقديم تفسير كافٍ لكثير من أنماط السلوك التنظيمي، وذلك يوحى بدور تکاملی لكل من هاتين النظريتين.

وفي إدارة العمليات، على سبيل المثال، أشار كل من Ketokivi and Schroeder إلى بعض المشاهدات في أدبيات هذا الحقل المعرفي، مثل الاستخدام الواسع لنظام إدارة الجودة الشاملة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي على الرغم من الصور المختلفة والمستوى المرتفع من الإخفاقات في التطبيق، والذي بدوره يوحى "بتفسير" والذي في ظاهره يبدو أنه يرفض عدد من الجوانب والفرضيات الأساسية للعقلانية الاقتصادية القائمة على تعظيم الربح، والتي هي أحد أحجار الزاوية وأحد الفرضيات الأساسية في أبحاث إدارة العمليات". (Ketokivi and Schroeder, 2004:63) يمكن أن نلاحظ في أبحاث المحاسبة الإدارية مشاهدة مماثلة حيث أظهر بعض المؤلفين أن كثيراً من المنظمات تستخدم بعض أنظمة التکاليف كنظام التکاليف المعيارية في بيئه عمل يدعون أنها غير مناسبة لمثل هذا الاستخدام (Fry et al, 1997).

لقد تناولت عدة دراسات في أدبيات محاسبة التکاليف والمحاسبة الإدارية العوامل المؤثرة على اختيار نظام التکاليف . إلا أن هذه الدراسات منها ما اقتصر على دراسة تأثير عدد من العوامل التنظيمية التي تفترضها النظرية الشرطية (مثل حجم المشروع، ونوع الصناعة، وهيكل التکاليف، وتنوع المنتجات، واستخدام الطريقة من قبل المنافسين) في التأثير في تبني نظم التکاليف (Ahmadzadeh, Etemadi, Pifeh, 2011, James, 2013Fei and Isa, 2010; Maelah& Ibrahim, 2007; Ismail and Mahmoud, 2012). في حين اكتفت أبحاث أخرى بدراسة مدى تأثير العوامل التنظيمية والبيئية (مثل تنوع المنتجات، هيكل التکاليف وأهمية معلومات التکاليف) على تصميم نظم التکاليف. (Ismail and Mahmoud, 2012). في حين اكتفت أبحاث أخرى بدراسة مدى توفر متطلبات تطبيق بعض نظم التکاليف الحديثة (محمد والخن، 1997، درغام، 2007، شخيص، 2011)

إلا أن أيّاً من الدراسات السابقة لم تتناول التأثير المحتمل لكل من العوامل المؤسسية والعوامل الشرطية التنظيمية الداخلية على كل من تصميم واستخدام نظم التکاليف. وبذلك يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه يحاول تقديم دليل على تکامل كل من العوامل المؤسسية والعوامل الشرطية التنظيمية الداخلية على كل من تصميم وتطبيق نظم التکاليف من خلال دراسة حالة تصميم وتطبيق نظام تکاليفي لإحدى الشركات العامة في سوريا، وهي المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس.

-4 حالة تصميم نظام تكاليف في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس ودور العوامل المؤسسية والشرطية التنظيمية الداخلية.

1-6 لمحه عامة عن المؤسسة العامة لمياه الشرب و الصرف الصحي:

أحدثت المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس بموجب المرسوم التشريعي رقم 1521 تاريخ 14/12/1978 وعدل بالمرسوم رقم 14/1/1984 .

يبلغ رأس المال الاسمي للمؤسسة المحدد بالمرسوم 1521 لعام 1978 (120) مليون ليرة سورية. وعدل بالمرسوم 14/1 لعام 1984 ليصبح (175) مليون ليرة سورية.

وقد صدر النظام الداخلي للمؤسسة بموجب القرار رقم 1074/16/9/2003. إذ تهدف المؤسسة وفق ما هو وارد في صك إحداثها إلى (المرسوم 1521 لعام 1978) :

أ - إعداد الخط وتنسيقها وتنفيذها في كل ما يتعلق بمشاريع مياه الشرب و الصرف الصحي في المحافظة.

ب- دراسة و تصميم وتنفيذ مشاريع مياه الشرب و الصرف الصحي في المحافظة.

ج- تشغيل و إدارة و استثمار و صيانة مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي.

6-2 مراحل استخدام النظام والعوامل المؤثرة على كل مرحلة:

كما اشرنا في منهجية البحث فقد جرى جمع البيانات الخاصة بهذا البحث من خلال المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث مع المعينين في النظام خلال مرحلتي التصميم والاستخدام. إلى جانب ملاحظات المشارك (Participant observations) والتي دونها الباحث خلال مرحلة التصميم لأنه كان أحد أعضاء فريق تصميم النظام.

وقد استخدم الباحث تقنية تحليل المضمنون (Content analysis) لتحليل البيانات النوعية التي تم جمعها من مقابلة خمسة أشخاص مقابلين (interviewees) من العاملين في الإدارة العليا ودائرة التكاليف.

حيث جرى تقسيم البيانات النوعية في البداية إلى مجموعات (Categories) تتضمن كل مجموعة البيانات التي تتعلق بالجوانب الأساسية التي يركز عليها البحث. ونتج عن ذلك تقسيم البيانات إلى مجموعتين: الأولى تتضمن العوامل المتعلقة بالتصميم، والثانية تتعلق بالعوامل المؤثرة باستخدام النظام. ثم تمت إعادة تقسيم كل مجموعة إلى مواضيع (themes) تتعلق بالعوامل المؤسسية والتنظيمية الداخلية المؤثرة في تصميم واستخدام نظام التكاليف في الحالة المدروسة.

لقد جرى تلخيص المجموعات والمواضيع التي تم استخلاصها من البيانات الكيفية التي تم جمعها في الجدول الآتي:

جدول (1) نتيجة التحليل النوعي للعوامل المؤثرة في تصميم واستخدام نظام التكاليف في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس:

الشخص الم مقابل (5) م.ت.	الشخص الم مقابل (4) م.ت.	الشخص الم مقابل (3) ر.ش.ت.	الشخص الم مقابل (2) م.ح	الشخص الم مقابل (1) م.ع	مراحل اختيار نظام التكاليف
					العوامل المؤثرة في تصميم نظام التكاليف
					العوامل المؤسسية القسرية
✓	✓	✓	✓	✓	1- مطالبة الجهاز المركزي للرقابة المالية
✓	✓	✓	✓	✓	2- متطلبات النظام المحاسبي الأساسي
✓	✓	✓	✓	✓	3- مطالبة وزارة الإسكان والمرافق بالتطبيق
					العوامل المؤسسية المعيارية
✓	✓	✓	✓		1- دور الكوادر الأكademية
					العوامل التنظيمية الداخلية
✓	✓	✓	✓		1. دعم الإدارة العليا واهتمامها
		✓	✓	✓	2. الرغبة في تخفيض الهدر وضبط عناصر التكاليف
		✓	✓	✓	3. الحاجة إلى معلومات التكاليف لتقدير الأداء واتخاذ القرارات
✓	✓	✓	✓		4. كبر حجم المؤسسة
✓	✓	✓	✓		5. كبر عدد المشاريع التي تشرف عليها المؤسسة
✓	✓	✓	✓		6. توفر بعض الكوادر المدرية
					العوامل المؤثرة على استخدام أو تطبيق النظام
					العوامل المؤسسية القسرية
✓	✓	✓	✓		1- متطلبات النظام المحاسبي الأساسي
✓	✓	✓	✓		2- عدم اهتمام الجهات الإشرافية (وزارة الإسكان) الجدي ببيانات التكاليف
					العوامل التنظيمية الداخلية
✓	✓	✓	✓		1- تراجع اهتمام الإدارة العليا

✓	✓	✓	✓		2- عدم تعاون باقي الأقسام المعنية مع دائرة الحسابات بتوفير البيانات اللازمة لتطبيق النظام
✓	✓	✓	✓		3- نقص الكوادر المؤهلة

وستشكل البيانات الواردة في الجدول الأساس لبناء التحليل الوارد في الجزء المتبقى من هذا البحث.

6-2-1 : مرحلة التصميم وأثر العوامل المؤسسية:

تعمل المؤسسة في بيئه مؤسسية كانت تحت على ضرورة تطبيق محاسبة التكاليف. فقد كانت المؤسسة، شأنها شأن باقي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي، تخضع لأحكام النظام المحاسبي الموحد الصادر بالمرسوم 287 لعام 1978، وقد تناول النظام محاسبة التكاليف وأشار إلى ضرورة تطبيقها. ليس هذا فحسب، بل فقد نصت المادة (7) من النظام المحاسبي الموحد على ضرورة تطبيق نظام التكاليف المعيارية.

إلى جانب هذه القوى القسرية المتمثلة بقوة القانون، فقد كانت الجهات الإشرافية والرقابية التي تخضع لها المؤسسة تتطلب بتطبيق أنظمة محاسبة التكاليف. إلا أن فكرة تطبيق محاسبة التكاليف بدأت بشكل جدي في العام 2010 . ويشير مدير الحسابات (م.ح.) إلى دور الجهات الرقابية في البدء بتصميم نظام التكاليف في المؤسسة:

" لدينا مجموعة من التعليمات والقرارات الصادرة عن الجهاز المركزي التي كانت تطالبنا بضرورة تطبيق محاسبة التكاليف وضرورة تعديل دورها في المؤسسة. فعلى الرغم من وجود دائرة تكاليف في المؤسسة إلا أنها بقيت غير مفعّلة إلى حين البدء بتصميم وتطبيق نظام لمحاسبة التكاليف في العام 2010 . فمثلاً وردنا في آخر تقرير من الجهاز المركزي رقم ١ ٩٢ | تاريخ ٢٩/١٢/٢٠١١ ضرورة تطبيق أنظمة التكاليف وبخاصة نظام التكاليف المعيارية، ولكن لا يمكن تطبيق نظام تكاليف معيارية من دون نظام للتكاليف الفعلية. لذلك وانسجاماً مع تعليمات وزارة الإسكان والمرافق و التزاماً باللاحظات الواردة في تقارير الجهاز المركزي للرقابة المالية بدأنا بتطبيق نظام محاسبة التكاليف الفعلية ونحن بصدده دراسة إمكانية تطبيق محاسبة التكاليف المعيارية ."

إلى جانب العوامل المؤسسية القسرية المتمثلة بضغوط الجهات الإشرافية، فقد ساهمت العوامل المؤسسية المعيارية متمثلةً بالجهات الأكademie في تسهيل عملية تصميم النظام. وقد بين (م.ح) دور الكوادر الأكademie في تسهيل عملية تصميم النظام:

" وجود فريق من الأكاديميين كان له دور إيجابي في إقناع الإدارة العليا بضرورة تطبيق نظام التكاليف، والتي بدورها كانت متحمسة لتطبيق النظام. إلى جانب ذلك شجع وجود الكادر الأكاديمي على البدء بتصميم النظام لكون الفريق الأكاديمي قد أبدى استعداده للقيام بعملية التصميم وتقديم الدعم المطلوب لتحقيق ذلك."

لقد شغلت العوامل المؤسسية السابقة دور المحفزات على تصميم نظام التكاليف في المؤسسة محل الدراسة غير أن المتطلبات التي تفرضها القوانين والأنظمة المحاسبية المطبقة قد أثر في عملية تصميم نظام التكاليف في المؤسسة محل الدراسة.

فقد جرى انسجاماً مع متطلبات النظام المحاسبي الأساسي الصادر بالمرسوم 490 لعام 2007، (المرسوم 490 ، عام 2007) تبني نظرية التکاليف الكلية في إعداد قوائم التکاليف التي نص عليها نظام التکاليف الخاص بالمؤسسة، ومن وجهة نظر (م.ح) :

" من الأفضل استخدام نظرية التکاليف الكلية في إعداد قوائم التکاليف توافقاً مع متطلبات النظام المحاسبي الأساس، كما أنه من الصعب تطبيق نظرية التکاليف المتغيرة بسبب صعوبة فصل عناصر التکاليف المتغيرة عن الثابتة. كما يتوجب استخدام نظام منفصل لمحاسبة التکاليف عن نظام المحاسبة المالية انسجاماً مع متطلبات النظام المحاسبي الأساسي "

لقد شملت مرحلة التصميم وضع تصميم للدورة المستدية الخاصة ب مختلف عناصر التكلفة والتي تتدفق عبرها البيانات من مختلف مديريات المؤسسة ومن وحداتها الاقتصادية إلى دائرة التکاليف التي تتبع مديرية الحسابات. وقد تمت عملية التصميم في ضوء نظام محاسبة المواد ومراقبة المستودعات الذي لا زال يحكم عمل المؤسسات العامة في سوريا.

6-2-1 : مرحلة التصميم وأثر البيئة الداخلية:

إلى جانب العوامل المؤسسية فقد ساهمت مجموعة من العوامل التنظيمية الداخلية في تسهيل عملية تصميم نظام التکاليف في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس. حيث حفظت مجموعة من العوامل الداخلية على البدء بتصميم النظام . حيث يرى (م.ح.) :

" أصبح موضوع استخدام النظام أمراً ضرورياً، نظراً للصعوبات التي نواجهها كمديرية في تتبع عناصر التكلفة على الوحدات الاقتصادية والمشاريع المختلفة التابعة للمؤسسة" ويتفق المدير العام (م.ع.) مع (م.ح.) في هذه النقطة و يؤكد:

" إن هناك هدراً كبيراً في استخدام عناصر التکاليف في معظم المشاريع التابعة للمؤسسة، من خلال أرقام الإنفاق الكبيرة لبعض البنود كمصارييف الصيانة. إن مثل هذا الهدر من المستحبيل ضبطه إلا من خلال إيجاد آلية لحصر عناصر التكلفة على مستوى الوحدات التابعة للمؤسسة وعلى مستوى كل مشروع من مشاريع المياه التابعة لكل وحدة. أضاف إلى ذلك في حال تمكنا، من خلال نظام تکاليف، من الحصول على معلومات عن تكلفة المتر المكعب الواحد على مستوى كل مشروع وعلى مستوى المؤسسة عموماً، فإننا نستطيع إجراء المقارنات بينها ونبني قرارات المكافآت و ونطبق مبدأ الثواب والعقاب على هذا الأساس".

لقد كانت المؤسسة تعاني من صعوبة حصر كمية المياه المنتجة في كل مشروع من المشاريع التابعة لها والتي شكلت بدورها حافزاً لتطبيق نظام محاسبة التکاليف وقد أشار إلى ذلك (م.ح.) بقوله:

" يجب أن يتم حصر كمية المياه المنتجة في كل مشروع إذ لا زالت كمية المياه المنتجة ترد من مديرية الجباية، لكن هذه الأرقام لا تundo كونها مبيعات فعلية ونعلم أن هناك هدراً كبيراً وتعديات كثيرة على الشبكة، ومن خلال وضع آلية لحصر الإنتاج نستطيع تقليل الهدر في المياه المنتجة ولا شك أن تطبيق محاسبة التكاليف سيوفر هذه المعلومات من خلال مسح سجلات الإنتاج على مستوى كل مشروع".

إن الانتقال من مرحلة توافر الحافز على التطبيق، إلى مرحلة التصميم الفعلي للنظام قد تمت بفعل توفر فريق لتصميم النظام والذي يضم ثلاثة من الأكاديميين المتخصصين قامت المؤسسة بالتعاقد معهم على تصميم نظام محاسبة التكاليف وعلى إقامة دورتين تدريبيتين للعاملين في المؤسسة. الأولى خاصة بالعاملين في شعبة محاسبة التكاليف المعنية بتطبيق النظام. والثانية للعاملين في مديرية الشؤون المالية وممثلين عن العاملين في باقي المديريات الأخرى لكي تهض كل منها بدورها المنوط بها لإنجاح تطبيق النظام. هذا إلى جانب الدعم الذيحظى به تطبيق نظام محاسبة التكاليف من الإدارة العليا متمثلة بكل من المدير العام ومدير الحسابات في المؤسسة.

ويؤكد رئيس دائرة التكاليف (ر.د.ت.) ذلك بقوله:

" هناك اهتمام خاص من السيد المدير العام بتطبيق محاسبة التكاليف وضرورة حساب تكلفة المياه المنتجة في كل مشروع. وقد أبدى استعداده لتقديم الدعم المطلوب لتطبيق النظام. في آخر لقاء مع السيد المدير وبحضور السيد مدير الحسابات طلب إلينا إعداد دراسة للكفالة التقديرية لتصميم وتطبيق النظام بما فيها تكاليف التدريب، مع تشديده على ضرورة أن تكون تكلفة التصميم معقولة وإلا سيرفض المشروع".

لقد شكلت عملية دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخطوة الأولى في عملية التصميم بغية تكوين فهم عن مراكز التكلفة ورفقت هذه الدراسة لقاءات مع المدير العام ومدير الحسابات لتحديد درجة التفصيل في معلومات التكاليف التي تحتاجها الإدارة. حيث تشرف المؤسسة على (9) وحدات اقتصادية هي :

1. الوحدة الاقتصادية في مدينة طرطوس
2. وحدة ريف مدينة طرطوس.
3. الوحدة الاقتصادية في صافيتا
4. الوحدة الاقتصادية في مشتى الحلو
5. الوحدة الاقتصادية في الصفافة
6. الوحدة الاقتصادية في القدموس
7. الوحدة الاقتصادية في الشيخ بدر
8. الوحدة الاقتصادية في بانياس
9. الوحدة الاقتصادية في دريكيش

وتقوم كل وحدة اقتصادية بالإشراف على عدد من مشاريع إنتاج المياه. إن كبر عدد مشاريع المياه التي تديرها المؤسسة قد عكس أثره في عملية التصميم، حيث بلغ عدد مشاريع إنتاج المياه التي تشرف عليها الوحدات الاقتصادية

التابعة للمؤسسة، بتاريخ تصميم النظام (130) مشروعًا وبالنتيجة بلغت مراكز الإنتاج(130) مركز إنتاجي. (نظام التکالیف للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس، 2010، مادة 12، ص 12-20) ويرى أحد محاسبى التکالیف (م.ت.1)

"إن تصميم نظام التکالیف يبدو معقداً نظراً لكبر حجم المؤسسة وكبر عدد مشاريع المياه التي تشرف عليها.

أضف إلى ذلك هناك حاجة لحصر تکالیف كل مشروع على حده من أجل إحكام الرقابة على أداء هذه المشاريع" لقد تم خلال مرحلة التصميم عقد عدة اجتماعات لمجلس إدارة المؤسسة قام خلالها المدير العام ومدير الحسابات بشرح توجهات الإدارة لتطبيق النظام ومبررات التطبيق. كما تمت هذه الاجتماعات بحضور فريق التصميم الأكاديمي الذي بدوره أوضح لمدراء المديريات (أعضاء مجلس الإدارة) أهمية النظام والدور المنوط بكل مديرية من المديريات بتوفير البيانات اللازمة لعملية التصميم.

لقد كانت فكرة فريق الإدارة العليا الداعم لتطبيق محاسبة التکالیف تصطدم أحياناً بآراء بعض المعارضين للتطبيق، والذين تعارض مصالحهم مع استخدام النظام، بذرائع عدة كعدم الحاجة للنظام، أو كون النظام مكلفاً والفائدة منه قد لا تبرر التطبيق. إلا أن هذه الآراء المعارضة كانت تواجه بإصرار كبير من الفريق الداعم لتطبيق (المدير العام ومدير الحسابات وبعض الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة).

6-2-3 : مرحلة تطبيق النظام وأثر العوامل المؤسسية:

بعد انتهاء عملية التصميم جرى عرض النظام على مجلس الإدارة لإقراره والبدء بتطبيقه، وانتهى المجلس إلى إقرار النظام، على أن تسبق عملية التطبيق دورantan تدريبيتان، الأولى تشمل العاملين في مديرية الحسابات، والثانية للعاملين في مديرية الحسابات والمديريات الأخرى التي يتكون دورها مع مديرية الحسابات كمديرية الشؤون المالية، واتفق على استمرار التنسيق مع فريق التصميم لتذليل أية صعوبات تعترض التطبيق.

في العام 2012 شهدت المؤسسة تغييراً إدارياً تمثل بتعيين المدير العام للمؤسسة أحد الأقطاب الرئيسة الداعمة لتطبيق النظام وفي آخر زيارة للمؤسسة في تموز 2013 تمت مقابلة (م.ح) و (ر.ش.ت) و (م.ت) وبدا تطبيق النظام متعرضاً.

لاشك في أن العوامل المؤسسية عكست أثراها في التصميم كما عكست أثراها أيضاً في آلية التطبيق لجهة الدورة المستمرة ونوع وطبيعة تقارير وقوائم التکالیف التي يجب إعدادها. غير أن العوامل المؤسسية وكما يبدو من الحال المدروسة قد ساهمت في تعثر تطبيق النظام إذ يرى (م.ح.):

" بعد أن تم إقرار نظام التکالیف من مجلس إدارة المؤسسة لم يكن هناك اهتمام ومتابعة من الجهات الإشرافية لقوائم و تقارير التکالیف، وضعف الاهتمام من هذه الجهات ساهم في تعثر تطبيق النظام"

6-2-4 : مرحلة تطبيق النظام وأثر العوامل التنظيمية الداخلية:

لقد أدى التغير الإداري الذي شهدته المؤسسة وبعض العوامل التنظيمية الداخلية إلى تعثر تطبيق النظام. حيث يرى (م.ح.) أن تعثر تطبيق النظام يعزى في رأيه إلى عدة أسباب منها:

" تراجع دعم واهتمام الإدارة الجديدة بتطبيق النظام بسبب عدم الوعي لأهميته فمنذ تسلم الإدارة الجديد لمهامها لم تطلب أية معلومة تكاليفية والنظرة إلى النظام كانت هي أنه مجرد عمل فيه مضيعة لوقت الآخرين. لقد انعكس عدموعي الإدارة في صورة قرارات تمثلت بالتخلي عن بعض العاملين في دائرة التكاليف. مثلاً تم التخلّي عن خدمات إحدى الموظفات المؤهلات في دائرة التكاليف، والتي كانت قد خضعت لعدة دورات تدريبية في نظام التكاليف، وكانت مسؤولة عن سجلات التكاليف، بسبب انتهاء ندبها. غيابها في ظل عدم وجود عامل بديل مؤهل أدى إلى تراكم العمل وعدم إمكانية متابعة عمل دائرة التكاليف. يضاف إلى كل ما تقدم عدم تعاون رؤساء الوحدات بتوفير البيانات المطلوبة لعمل النظام حول استخدام عناصر التكلفة في هذه الوحدات".

ويضيف (ر.د.ت) :

" نعاني من ضغوط شديدة في العمل بسبب نقص الكوادر البشرية المؤهلة، إذ نمضي معظم الوقت في تسجيل مذكرات الإدخال والإخراج ولا نجد الوقت الكافي للتسجيل والترحيل إلى مراكز التكلفة في سجلات التكاليف بسبب فقدان الموظفة التي كانت مسؤولة عن التسجيل في سجلات التكاليف وكانت من العناصر الكفؤة والمدرية وعملت معنا منذ الخطوة الأولى لاستخدام نظام محاسبة التكاليف، إضافة إلى عدم تعاون مدراء الوحدات بإرسال البيانات المتعلقة باستخدام عناصر التكاليف في وحداتهم. أضف إلى ذلك هناك عدم اهتمام من قبل الإدارة بتطبيق النظام".

ويرى(م.ح) : إن المطلوب حالياً لإعادة التطبيق إلى جادة الصواب هو:

" دعم الإدارة العليا وإقناعها بضرورة تطبيق النظام وتوفير مستلزمات التطبيق من كادر مدرب و إلزام رؤساء الوحدات بضرورة التعاون والتسيق مع مديرية الحسابات وتوفير البيانات اللازمة لتفعيل تطبيق نظام محاسبة التكاليف إلى جانب زيادة اهتمام الجهات الإشرافية بالإطلاع على قوائم وتقديرات التكاليف".

- 4 النتائج و المناقشة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال الحالة المدروسة بما يلي:

- يبدو جلياً أثر العوامل المؤسسية القسرية التي تقتربها النظرية المؤسسية الجديدة في علم الاجتماع على كل من عملية تصميم واستخدام نظام محاسبة التكاليف في الحالة المدروسة ، متمثلةً بالقوانين والتشريعات الحكومية وبخاصة النظام المحاسبي الموحد، وتعليمات الجهات الرقابية التي كانت تطالب بتطبيق محاسبة التكاليف. وهذه النتيجة تدعم ما توصلت إليه الدراسات السابقة وبخاصة دراسة (Major & Hopper, 2003). إلى جانب العوامل المؤسسية القسرية فإن العوامل المؤسسية المعيارية قد ساهمت في تصميم النظام. وهذه العوامل أغفلتها النظرية الشرطية بتركيزها على عوامل المنافسة وعدم التأكيد في البيئة في حين أهملت أثر العوامل المؤسسية.

- يبدو في الحالة المدروسة أثر دعم الإدارة العليا، فقد كان هذا العامل من أهم العوامل التي ساهمت في تصميم وتطبيق نظام محاسبة التكاليف وقد أدى تراجعه إلى تعثر تطبيق النظام وإن كانت هذه النتيجة تخالف ما توصل إليه(James,2013) الذي لم يجد أي أثر لدعم الإدارة على تبني أحد نظم التكاليف الحديثة هو نظام (ABC)، إلا أنها تدعم نتائج بعض الدراسات السابقة(Maelah& Ibrahim, 2007; Fie & Isa, 2010)

ووجدت أن دعم الإدارة العليا من العوامل التنظيمية الهامة في نجاح تطبيق (ABC). إلا أن نتائج هذا البحث تقتصر وجود أثر لهذا العامل التنظيمي على كل من تصميم وتطبيق نظم التکالیف.

- لقد أثر كبر حجم المؤسسة على عملية التصميم حيث انعكس ذلك على مستوى التعقيد في النظام حيث بلغ عدد مراكز الإنتاج في الحالة المدروسة حوالي 130 مركز إنتاجي . وهذا يدعم ما توصلت إليه الدراسات السابقة والتي

أظهرت أن حجم المشروع هو من العوامل المؤثرة على تصميم أنظمة التکالیف (& Drury, 2012Al-moniri).

- إن الدافع وراء تطبيق نظام محاسبة التکالیف كان التماشي مع متطلبات الجهات الإشرافية، وهذا يدعم النظرية المؤسسية التي ترى أن السعي لكسب الشرعية هي الدافع وراء التغيير في البنى التنظيمية. DiMaggio and Powell, 1983; Meyer and Rowan, 1977; Oliver, 1991: 146.) إلا أنه وكما يبدو من الحالة المدروسة فإن كسب الشرعية لم يكن الدافع الوحيد بل تحقيق الرقابة على عناصر التكلفة ودعم قرارات الإدارة كانت عوامل أخرى للبدء في تصميم وتطبيق النظام.

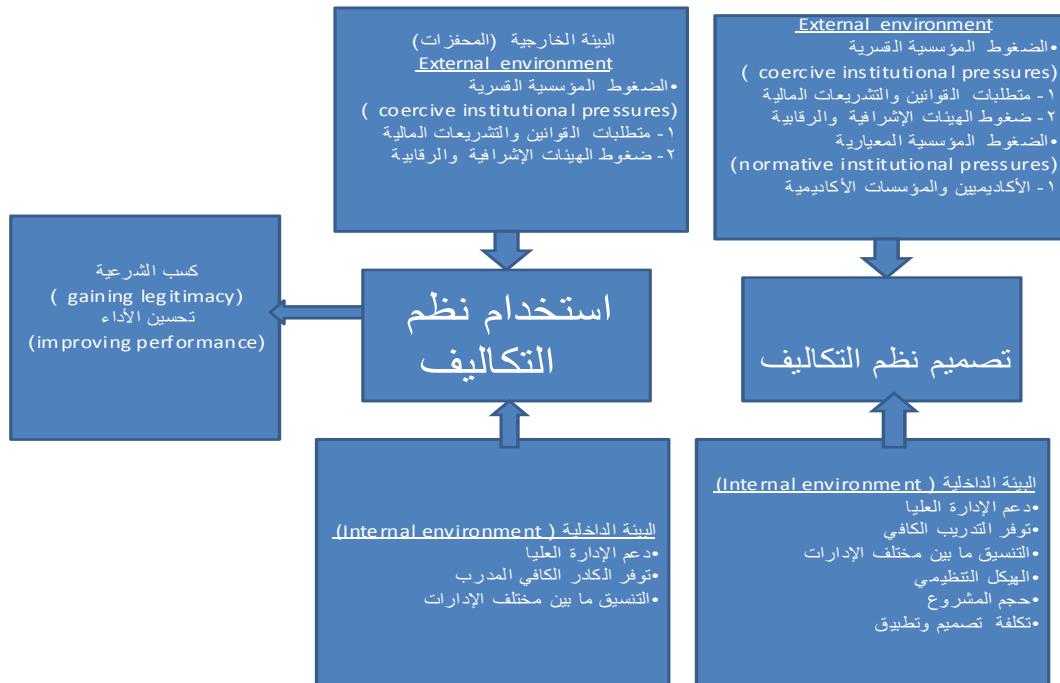
- لقد أثرت متطلبات البيئة المؤسسية ليس فقط على تبني نظام التکالیف في الحالة المدروسة، بل أيضاً على عملية تصميم النظام حيث جرى تبني نظرية التکالیف الكلية، وتبني نظام الانفصال بدلاً من نظام الاندماج، انسجاماً مع متطلبات النظام المحاسبي الأساسي.

- لعبت القوى المؤسسية المعيارية وبشكل خاص الأكاديميين في خلق وتحفيز الوعي التکاليفي لدى كل من الكوادر المعنية في الحالة المدروسة وحفزت الإدارة العليا على استخدام النظام.

- ضعف التعاون ما بين الإدارات الأخرى ودائرة التکالیف أدى إلى تعثر تطبيق النظام في الحالة المدروسة بسبب عدم موافاة دائرة التکالیف بالبيانات المطلوبة لتطبيق النظام. لقد عبر Maelah & Ibrahim, 2007 عن هذا المتغير بالدعم التنظيمي ووجداً علاقة موجبة ما بين هذا العامل وتبني نظم التکالیف.

- تشير نتائج البحث إلى تكامل العوامل الشرطية التنظيمية الداخلية والمؤسسية في التأثير ليس فقط على تبني واستخدام أنظمة التکالیف، بل وعلى تصميم هذه الأنظمة أيضاً.

واستناداً إلى النتائج السابقة من الحالة المدروسة فقد توصل الباحث إلى اقتراح النموذج البيني في الشكل(1) والذي يوضح الدور التكاملی للعوامل المؤسسية والعوامل الشرطية التنظيمية الداخلية في تبني أنظمة المحاسبة الإدارية بشكل عام ومحاسبة التکالیف بشكل خاص



الشكل (1) النموذج المقترن لتكامل العوامل الشرطية والمؤسسية في التأثير في تصميم نظم التكاليف واستخدامها

الاستنتاجات والتوصيات:

استناداً إلى النتائج السابقة فقد خلص الباحث إلى التوصيات الآتية:

- 1- زيادة اهتمام الجهات الإشرافية بضرورة تطبيق أنظمة محاسبة التكاليف في المؤسسات أو الشركات العامة التي تتبع لها.
- 2- تأمين الكوادر البشرية المدربة والتي تملك معرفة كافية في مجال محاسبة التكاليف بشكل يمكنها من تطبيق النظام.
- 3- زيادة وعي الإدارة لأهمية محاسبة التكاليف، من خلال اختيار الكوادر الإدارية المؤهلة التي تعي أهمية معلومات التكاليف في خدمة عملية اتخاذ القرار.
- 4- زيادة الوعي التكاليفي على مستوى جميع الإدارات داخل المنظمة لضمان تعاون هذه الإدارات على تطبيق نظام محاسبة التكاليف.
- 5- يقترح الباحث أن تقوم الدراسات المستقبلية بدمج عناصر من كل من النظرية المؤسسية في علم الاجتماع والنظرية الشرطية، لنكون فهم أفضل للعوامل التي تؤثر في استخدام نظم محاسبة التكاليف وتصميمها ، بشكل خاص، والمحاسبة الإدارية بشكل عام. إلى جانب دراسة أثر بعض المتغيرات التي لم يتم اختبارها بشكل كافٍ في الدراسات السابقة خاصةً أثر تعاون ودعم الأقسام الأخرى في تطبيق نظم محاسبة التكاليف.

المراجع:

- المرسوم (287) لعام 1978 المتضمن النظام المحاسبي الموحد. -1
- المرسوم (490) لعام 2007 المتضمن النظام المحاسبي الأساسي. -2
- مهند شخيص، "مدى إمكانية تطبيق نظام تكاليف الأنشطة في الشركات الصناعية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2011. -3
- ماهر موسى درغام، "مدى توفر المقومات الأساسية الازمة لتطبيق نظام تكاليف الأنشطة في الشركات الصناعية في قطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2007، ص: 679-725. -4
- نصر عبد الكريم محمد، رشيد فائق الكخن، "مستلزمات تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط في الشركات الصناعية السعودية، دراسة نظرية ومبادئ" مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الرابع، 1997، ص: 615-656. -5
- نظام التكاليف للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في طرطوس، 2010 -6
- 7- AL-OMIRI , DRURY, C. A survey of factors influencing the choice of product costing systems in UK organizations, Management Accounting Research, 18, 2012, 399-424.
- 8- BENNETT, M., BOUMA, J.J., CICCZZI, E. An institutional perspective on the transfer of accounting knowledge: a case study, Accounting Education, 13 (3), 2004, 329-346.
- 9- BARNETT, W.P. CARROLL, G.R. Modelling internal organizational change. Annual Review of Sociology, Vol.21, 1995, 217-236.
- 10- BRIGNALL, S., MODELL, S. An institutional perspective on performance measurement and management in the new public sector, Management Accounting Research, 11, 2000, 281-306
- 11- BROWN, D.A., BOOTH, P., GIACOBBE, F. Technological and organizational influences on the adoption of activity- based costing in Australia, Accounting and Finance, 44,2004, 329-356
- 12- BURNS, J. The dynamics of accounting change- Inter-play between new practices, routines, institutions, power and policies, Accounting Auditing & Accountability Journal, Vol.13, No. 5, 1999, 566-596.
- 13- BURNS, J., VAIPIO, J. Management accounting change, Management Accounting Research, 12,2001, 389-402.
- 14- BURNS, J., SCAPENS, R.W. Conceptualizing management accounting change: an institutional framework, Management Accounting Research, 11, 2000, 3-25.
- 15- CAGWIN, D. and BOUWMAN M. J. the association between activity-based costing and improvement in financial performance, Management Accounting Research, 13,2002, 1-39.
- 16- CARMONA, S., MACIAS M.. Institutional pressures, monopolistic conditions and the implementation of early cost management practices: the case of the Royal Tobacco Factory of Sevile (1820-1887), ABACUS, Vol. 37, No.2, 2001.

- 17- CARRUTHERS, B.G. *Accounting, ambiguity, and the new institutionalism.* Accounting, Organizations and Society, Vol.20, No. 4, 1995, 313-328
- 18- CHENHALL, R, *Management control systems design within its organizational context: findings from contingency-based research and directions for the future,* Accounting, Organizations and society, 28,2003, 127-168
- 19- CLEMENS, W.B and DOUGLAS, T.J. *Understanding strategic responses to institutional pressures,* Journal of Business Research, Vol. 58, 2005, 1205-1213.
- 20- CLEMENS, W.B and DOUGLAS, T.J. *Does coercion drive firms to adopt 'voluntary' green initiatives? Relationships among coercion, superior firm resources, and voluntary green initiatives,* Journal of Business Research, Vol. 59, 2006, 483-491.
- 21- COVALESKI, M.A., DIRSMITH, M.W. *Budgeting as a means for control and loose coupling,* Accounting, Organizations and Society, Vol.8, No 4, 1983, 323-340.
- 22- DIMAGGIO, P. and POWELL, W.W. *The iron cage revisited: institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields,* American Sociological Review, Vol. 48, No.2, 1983,147-160.
- 23- DRURY, C. *Management and cost accounting.* 6th edition, Thomson Learning,London,2004.
- 24- AHMADZADEH, T., ETEMADI, H., PIFEH, A., *Exploration of Factors Influencing on Choice the Activity-Based Costing System in Iranian Organizations,* International Journal of Business Administration, Vol. 2, No. 1; February 2011.
- 25- FEI, Y.Z. & ISA, R.C., behavioral and organizational variables affecting the success of ABC success in China, African Journal of Business Management Vol. 4(11),September, 2010, pp. 2302-2308.
- 26- FRY, T.D., STEELE, D.C., SALADIN, B.A. *The use of management accounting systems in the manufacturing.* INT.J.PROD.RES. Vol.36, No.2,1998, 503-525
- 27- GRANLUND, M. *Towards explaining stability in and around management accounting systems,* Management Accounting Research, Vol.12, 2001, 141-166
- 28- HUSSEY, J., HUSSEY, R. *Business research a practical guide for undergraduate and postgraduate students.* 1st edition,Macmillan Press, London:, 1997
- 29- INGRAM, P., SIMONS, T. *Institutional and resource dependence determinants of responsiveness to work-family issue,* The Academy of Management Journal, Vol. 38, No. 5, 1995, 1466-1482.
- 30- ISMAIL, T. H. & MAHMOUD, N. M., *The Influence of Organizational and Environmental Factors on Cost Systems Design in Egypt,* British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, , Vol. 4 (2), March 2012, 31- 51
- 31- JAMES, Philips, C., *An Analysis of the Factors Influencing the Adoption of Activity Based Costing (ABC) in the Financial Sector in Jamaica,* International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Volume -3, No.-7, July, 2013, 8-18
- 32- JOSHI, P.L., *the international diffusion of new management accounting practices: the case of India,* International Journal of Accounting Auditing & Taxation, 10, 2001, 85-109.

- 33- KETOKIVI, M.A., SCHROEDER R. *Strategic, structural contingency and institutional explanations in the adoption of innovative manufacturing practices*, Journal of Operation Management, 22,2004, 63-89
- 34- KRAATZ, M., ZAJAK E.J. *Exploring the limits of the new institutionalism: the causes and consequences of illegitimate organizational change*, American Sociology Review, Vol.61, No.5,1996, 812-836.
- 35- MAELAH,R. & IBRAHIM, D.N., *Factors influencing activity based costing (ABC) adoption in manufacturing industry*, Investment Management and Financial Innovations, Volume 4, Issue 2, 2007 113- 124.
- 36- MAJOR,M., HOPPER, T., *Extending New Institutional Theory: A Case Study of Activity- Based Costing in the Portuguese Telecommunications Industry*, Paper prepared for the IPA congress 2003.
- 37- MAJOR, M., HOPPER, T. *Mangers Divided: Implementing ABC in a Portuguese Telecommunications company*, Management Accounting Research, 16,2005, 205-229.
- 38- MALMI, T. *Activity-based costing diffusion across organizations: an exploratory empirical analysis of Finish firms*, Accounting, Organization and Society, 24,1999, 649-672.
- 39- MEYER, J. W., ROWAN, B., 1977, Institutional Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony, The American Journal of Sociology, Vol.83, No.2, 340-363
- 40- MIA, L. and CLARKE, B., Market competition, management accounting systems and business unit performance. Management Accounting Research, 10,1999, 137-158.
- 41- MITCHELL F. and WALKER S.P. *Market pressures and the development of costing practices: the emergence of uniform costing in the UK printing industry*, Management Accounting Research, 8 , 1997,75-101..
- 42- MODELL, S., , Performance measurement and institutional processes: a study of managerial responses to public sector reform, Management Accounting research,2001, 12, pp 437-464.
- 43- MODEL, S. *Institutional perspective on cost allocations: integration and extension*, European Accounting Review, 11:4, 2002, 653-679
- 44- MODEL, S, *Goals versus institutions: the development of performance measurement in the Swedish university sector*. Management Accounting Research, 14,2003, 333-359
- 45- OLIVER, C. *Strategic responses to institutional processes*, Academy of Management Review, Vol.16, No1, 1991, 145-179
- 46- OLIVER, C. *The influence of institutional and task environment relationships on organizational performance: the Canadian construction industry*, Journal of Management Studies, 34:1,1997, 99-124
- 47- OTLEY, D., 1987. Accounting control and organizational behaviour. Oxford: Heinemann.
- 48- POWELL, W. W. and DIMAGGIO, P.J. *The new institutionalism in organizational analysis*. University of Chicago press, London,1991.
- 49- SAUNDERS, M., LEWIS, P., THORNHILL, A. *Research methods for business students*. Second edition: Person Education Limited, Essex, 2000.
- 50- STEFANOVIĆ, R.J., & NOVIĆ, B., *Flexibly designed cost accounting information system- reliable support to modern company management*, FACTA

- UNIVERSITATIS Series: Economics and Organization, Vol. 9, No 1, 2012, pp. 53 - 66
- 51- TSAMENYI M., CULLEN, J., González J.M.G. *Changes in accounting and financial information system in a Spanish electricity company: A new institutional theory analysis.* Management Accounting Research, 2006,
- 52- WESTPHAL, , J.D., GULATI, R., and SHORTELL, S.M. *Customization or conformity? An institutional and network perspective on the content and consequences of TQM adoption.* Administrative Science Quarterly, Vol. 42, NO.2, 1997, 366-394.
- 53- WATERHOUSE, J.H. and TIASSEN , P., (1981). *A contingency framework for management accounting systems research, in Chenhall R.H., Harrison G.L. & Watson D.J.H., 1981 (eds), the organizational context management accounting, Pitman publishing USA.*
- 54- WAWERU, N. M., HOQUE, Z., ULINS Uliana, E. *Management accounting change in South Africa case studies from retail services, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 17 NO. 5, 2004, (675-704)*
- 55- ZUCKER, Lynne G. *institutional theories of organization, Annual review of sociology, Vol. 13, 1987, 443-464*